مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الهندسية المجلد (39) العدد (1) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Engineering Sciences Series Vol. (39) No. (1) 2017

التخطيط العمراني والوقاية من الجريمة

ليليان أحمد دلالة[1]

(تاريخ الإيداع 9 / 8 / 2016. قُبِل للنشر في 30/ 1 / 2017)

□ ملخّص □

"كما تكوّنون المدينة تكوّنكم" عبارة تصف دور المسكن والحي في تحديد مستوى السلوك الاجتماعي لدى تجمع المدن. وهناك أساليب تخطيطية وتصميمية للمناطق السكنية تلعب دوراً مهماً ووثيقاً في موضوع الجريمة. ولا بدَّ أن يحتل تحقيق الأمن، وهدوء البيئة الاجتماعية في المدينة، حيزاً مهماً في أعمال، تحضيرات، وممارسات تخطيط المدينة، أو في إعادة تخطيطها وبنائها. وذلك لأن التخطيط، هو جزء من برنامج اجتماعي أوسع، يعتبر المسؤول المباشر عن توفير القاعدة المادية لحياة اجتماعية أفضل. ولكن مع الأسف الشديد إن معظم البحوث التي عالجت ظاهرة الجريمة والأمن اقتصرت على دراسة الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، المادية والسياسية لها، ولم تولي جوانب التخطيط العمراني الاهتمام الكافي. يبين البحث أهمية مناقشة جوانب التخطيط العمراني المؤثرة في رفع مستوى الأمن بالأحياء السكنية، وقد تساعد نتائجه في معرفة طبيعة المشاكل الأمنية الناجمة عن التخطيط، وإجراء الكثير من التعديلات الإيجابية على القائم من الأحياء السكنية المعاصرة في المدن.

الكلمات المفتاحيّة: مفهوم التخطيط العمراني، مفهوم الجريمة، مفهوم الأمن.

[1]مهندسة معمارية – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الهندسية المجلد (39) العدد (1) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Engineering Sciences Series Vol. (39) No. (1) 2017

Urban planning for crime prevention

Lilianne Ahmad Dalala[2]

(Received 9 / 8 / 2016. Accepted 30 / 1 / 2017)

□ ABSTRACT □

" As form the city that forms you ", a phrase describes the role of house and district in defining the social behavior level at the gathering of cities. there are planning and design styles of the residential regions that have an important role in the crime topic. We must occupy the achievement of security and calm social environment in the city, an important aspect in the work, preparation, and practice of city planning, or in the re-planning and construction. This is because the planning, is part of a broader social program, which is directly responsible for the provision of social material base for a better life. but unfortunately most of the researches that treated the phenomenon of crime and security studied social, economic, material, and political sides only, And it did not give the construction planning sides enough care. This research shows the importance of discussing Many sides of urban planning that affect increasing the level of security in residential neighborhoods. And its results may help in knowing the nature of safety problems that appears because of planning, and in doing many positive modifiers in existing contemporary residential neighborhoods in cities.

Key Words: Urban planning Concept, Crime Concept, safety Concept.

[2] **Architect, University of Tishreen, Lattakia, Syria**

مقدمة

يلعب النمو الحضري المتسارع للمدن وما يرافقه من اتساع لأحيائها السكنية، وزيادة كثافتها السكنية، في ظل غياب المخططات الإقليمية والتنظيمية العمرانية الفعالة، دوراً كبيراً في ظهور العديد من المشكلات الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية والأمنية. من هنا لا بد أن تستوعب دراسات المدينة والقرارات التي تتعلق باستخدامات الأراضي فيها مفهوم أمن المدينة؛ لأن أمن المدينة يعني في الواقع استقرار الفرد والمجتمع وسعادته وهناءه، مما يجعل من سكان المدينة مواطنين صالحين.

مشكلة البحث

لقد شهدت المدن السورية في العقود الأخيرة، وخاصةً الرئيسة منها، نمواً حضرياً متسارعاً، أدى لاتساع نطاق تلك المدن، وإلى تنامي مناطق سكنية ذات أنماط ونسج عمرانية ومعمارية جديدة، ومختلفة عن النمط التقليدي. وهذا ما يستدعي طرح الأسئلة الرئيسة التالية:

- هل هناك ارتباط بين جريمة المنطقة السكنية وتخطيطها؟ وبالتالي هل يوجد علاقة بين العوامل الاقتصادية والديموغرافية من جهة والمخططات العمرانية من جهة ثانية، وبين ظهور عدة أنواع من النسج العمرانية التي تتفاوت فيها مستويات الجريمة لتصل أقصى حدودها في العشوائيات؟
- وهل يمكن للتخطيط الحضري أن يعمل على تحسين الوضع الأمني في المجتمع؟ وبالتالي ماهي التصورات التخطيطية التي يمكن من خلالها تعزيز العامل الأمني في المدن وتقوية العلاقات الاجتماعية بين السكان، والتي تزيد إمكانية مشاركتهم الفعالة في تضييق الفجوات أمام المجرمين ورفع مستوى الأمن في المناطق السكنية؟.

في هذه الدراسة تمت مناقشة جوانب التخطيط العمراني المؤثرة في تعزيز المستوى الأمني بالمناطق السكنية، ومقارنتها مع غيرها، وجمع وتحليل تلك البيانات، بالإضافة إلى تطوير وإظهار النتائج النموذجية.

أهمية البحث وأهدافه:

هدف البحث

استخدم البنَّاؤون منذ أكثر من خمسة آلاف سنة مفهوم تصميم وإدارة الفراغات العمرانية والمعمارية للتحكم في سلوكيات الناس، ولكن إيجاد بيئة سكنية فاضلة خالية تماماً من المشاكل الاجتماعية أمر غير ممكن، إنّما تطبيق المعالجات العمرانية والمعمارية في تصميم الأحياء السكنية، وتخطيط المدينة يمكن أن يخفف فرص وقوع الجريمة، ويزيد إحساس الناس بالأمان. ومن هذا المنطلق فإن هذا البحث يهدف إلى:

1. دراسة الواقع الأمني في المدن السورية، وانعكاس النسيج العمراني الذي أفرزته العوامل الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والمخططات العمرانية من جهة أخرى، عليه.
2. استعراض الجوانب التخطيطية العمرانية والمعمارية المؤثرة في رفع مستوى الأمن في التجمعات السكنية.
3. الوصول إلى أهم الضوابط التخطيطية التي يمكن أن تسهم في تحسين البيئة الأمنية للمناطق السكنية.

أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهميته لكونه يتناول موضوعاً يرتبط بالتخطيط العمراني السليم، الذي يهدف إلى توفير الخدمات الأساسية، وتحسين الصحة البيئية الاجتماعية. وقد تساعد نتائجه في معرفة طبيعة المشاكل الأمنية الناجمة عن التخطيط، مما قد يفيد في وضع البرامج، والخطط لتفادي المزيد من الآثار السلبية لهذا التخطيط.

الدراسات السابقة:

سنستعرض فيما يلي دراساتٍ ذات صلة بموضوع البحث:

4-1- دراسة بعنوان العوامل المعمارية المؤثرة في تحقيق الأمن في التجمعات السكنية، للباحثين: داليا سالم، مجدي رضوان، عزة جعيص، أسيوط آذار2005م

وقد هدفت الدراسة إلى مناقشة واستعراض جوانب التصميم العمراني والمعماري المؤثرة في رفع مستوى الأمن بالتجمعات السكنية، وإبراز المفاهيم التي لم تؤخذ بعين الاعتبار عند تصميم وتخطيط العديد من التجمعات السكنية الجديدة. واستنباط عدد من المعايير التصميمية والتخطيطية المساهمة في خفض فرص الجريمة وتحسين بيئة الأحياء السكنية [4].

4-2- دراسة بعنوان انزياح مواقع الجريمة نتيجة برامج التجديد الحضري الواسع النطاق في مدينة بالتيمور_ الولايات المتحدة للباحث برايان سكوماتشر، مايكل ليتنير، 1996

هدفت الدراسة إلى تطبيق برامج من التجديد الحضري على المدينة، وكان لذلك أثراً بالغاً على التوزيع المكاني للنشاط الإجرامي فيها، بالإضافة إلى اعتماد تحليل لتقرير مواقع التجمعّات الأعلى نشاطاً للسرقة – الجريمة التي اختيرت للتحليل في هذه الحالة، بسبب سهولة ارتكابها في الأحياء السكنية أو التجارية سواءً كانت غنية أو فقيرة- إذ يميز هذا التحليل أهم البقع الساخنة في المدينة، ويجري مقارنة بين نسب الجريمة والخصائص الاقتصادية والاجتماعية في كافة أنحاء المدينة، لكي يؤسّس لعلاقة بين شروط الجريمة، والخصائص الاقتصادية الاجتماعية التي ظهرت بعد التجديد[15].

ممّا سبق نجد أنّ الدراسات السابقة كانت قد تناولت بعض العوامل التصميمية المؤثرة في تحقيق الأمن في التجمعات السكنية، بالمقابل فإنّ الدراسة الحاليّة ستدرس مفهوم الجريمة وأسبابها وطرق الوقاية منها، للوصول إلى بعض المتطلبات التخطيطية والمعمارية اللازمة لرفع مستوى الأمن في المدن، والتي قد تخفف فرص الجريمة فيها.

مصطلحات الدراسة والتعريفات الإجرائيّة

الأمن والجريمة

يعتبر مسار حركة الجريمة العنصر الرئيس المخل بالأمن الاجتماعي، وبالتالي فإن الحد منه ضرورة أساسية لمعالجة الثغرات الأمنية الموجودة في الدراسات الأساسية للمدن أو المناطق السكنية القائمة، وهنا لابد من تحديد مفهوم الأمن والأمان، وكذلك مفهوم الجريمة وأنواعها وأسبابها.

مفهوم الأمن والأمان

تعددت تعريفات الأمن والأمان، ولكن يمكن استخلاص مفهومين شاملين لهما كالآتي:

* فالأمن: هو احتياج مادي مثل الأمن من السرقة أو الاقتحام أو الإرهاب، يتحقق بمنع حدوث خطر ما، أو مواجهته في حال حدوثه، أو القضاء عليه باتخاذ عدة تدابير محكمة قد تعتمد على الإنسان ذاته، أو على استخدام تكنولوجيا متطورة، بما يضمن سلامة الإنسان وممتلكاته. ويتدرج مفهوم الأمن ليشمل الأمن القومي في النهاية.

* أما الأمان: فهو الاحتياج المعنوي أو النفسي للاطمئنان على الذات وما يرتبط بها من أمان أسري واجتماعي، كأمان الطفل في أحضان أمه، أو الفرد في وسط قبيلته. وهو شعور ببعد الخطر وعدم توقع حدوثه في أي لحظة نتيجة توفر تدابير واحتياطات أمنية محكمة؛ إلا أن توفر الأمن ليس شرطاً كافياً للشعور بالأمان [4].

وللعمارة دور بارز في تحقيق هذين المترافقين -الأمن والأمان- للإنسان وذلك من خلال قدرة التخطيط العمراني على التعاون مع المنظومة الأمنية داخل التجمعات السكنية.

مفهوم الجريمة

1- تعريف الجريمة

لقد عرف المجتمع الإنساني الجريمة منذ بدء تكوينه، حيث ارتكب الإنسان أوّل جريمة في التاريخ عندما قتل قابيل أخاه هابيل. والجريمة هي ظاهرة اجتماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأفراد المجتمع، بعاداتهم وتقاليدهم. وهي تتطور وفقاً لظروف ومتغيرات عديدة. كما تؤكد الأبحاث والدراسات في مجال العلوم الإنسانية، بأن الجريمة في العهود الأولى كانت ظاهرة فردية، لانعدام وجود المجتمع المنظم آنذاك، ثم أصبحت بفعل التطور الهائل والمتسارع يوماً بعد يوم، ظاهرة اجتماعية خطيرة تهدد حياة الفرد وأمن المجتمع، مما يتطلب مواجهتها بحزم لحماية المجتمع من النشاط الإجرامي. وعليه يمكن تعريفها على أنها السلوك المنحرف، الذي يعاقب عليه القانون، والذي يعمل على تخريب الممتلكات الخاصة والعامة، وإحلال الرعب والخوف والذعر في نفوس المواطنين، بمساعدة بعض العوامل المهيئة لها [8]. وللجريمة تأثير على قرارات الاستثمار السياحية، الصحية، الثقافية وعلى مستويات تحقيق العائدات والأرباح. وفي الوقت الذي يمكن فيه تحقيق بعض النجاحات في تقدير وقياس التكاليف المادية، يمكن فقط تقدير التكاليف النفسية الناجمة عن الجريمة، والتي يعاني منها الضحايا، والتأثيرات الطويلة المدى في فقدان الثقة.

والجريمة ليست متساوية التأثير، أي أنه "لكي تكون ضحية، فإن ذلك يعتمد على من تكون أنت، أين تعيش، كيف تعيش، و من تعرف؟"[11].

يوجد اليوم عدة أنماط للجريمة لكنها تندرج تحت ثلاث فئات رئيسة:

الفئة الأولى: الجرائم التي تسبب الأذى للناس، وتشمل جرائم القتل، السرقة، الاغتصاب، النهب، السطو، ...إلخ؛ وهي الجرائم التي تصيب القاطنين عادةً بالخوف، وتلقى اهتماماً إعلامياً، فتضفي شعوراً عند الناس بارتفاع معدلات الجريمة.

الفئة الثانية: تنجم عن نشاطات ترعب وتزعج وتسيء للناس؛ ويعاني العديد من ضحايا هذه الجرائم من مشاعر الخوف من السلوكيات الغير مناسبة التي ترتبط بالبيئة العمرانية.

الفئة الثالثة: الجرائم الحديثة التي وجدت مؤخراً والمرتبطة جزئياً بالجريمة المنظمة (تهريب المخدرات، غسيل الأموال، جرائم الكومبيوتر، والجرائم ضد البيئة). وغالباً ما تكون الحكومات قادرة على تحديد أسباب المشاكل الاجتماعية، لكنها تواجه صعوبة في معرفة كيفية حلها، وبعبارة أوضح هناك حاجة ملحة إلى:

- التوصل إلى المشاكل والقضايا المسيئة.
- التصدي للمشاكل قبل ظهورها.
- زيادة الانخراط في المجتمع.
- إعطاء أهمية أقل لتنفيذ القوانين التقليدية، والاعتماد على استراتيجيات للحد من الجريمة.

وهناك ثلاثة عناصر يجب أن تتوفر في الشخص الذي يرتكب الجريمة هي القدرة، الفرصة، والدافع، لذا فإن محاولة رفع مستوى الأمن من خلال التخطيط العمراني سيؤدي إلى إلغاء أو خفض قدرة المجرمين وفرصتهم على ارتكاب الجريمة.

2- أسباب الجريمة

يرى أنصار المدرسة التكاملية أن أسباب الجريمة ليست سبباً واحداً بل هي أسباب مجتمعة بعضها داخلي للفرد وبعضها خارجي؛ أي متصل بالبيئة الخارجية للفرد [5] (الشّكل1).

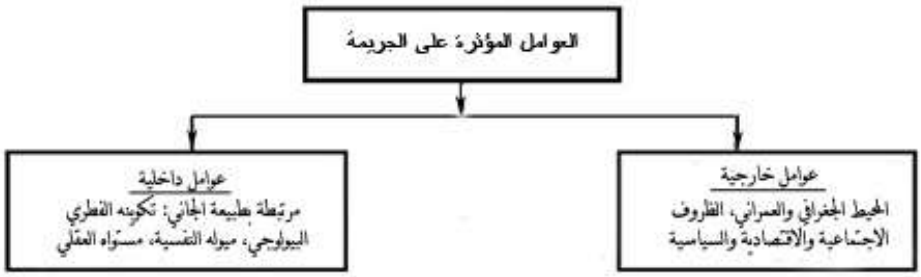

الشّكل(1) العوامل المؤثرة على الجريمة [5]

وبالتالي ترتبط الجريمة بعدة أسباب: اجتماعية، اقتصادية، سياسية، جغرافية، عمرانية..الخ، تؤثر فيها وتخلق الأرضيّة المناسبة لنموها وانتشارها.

3- الوقاية من الجريمة

لقد اعتمدت المجتمعات الإنسانية على وسائل متعددة للوقاية من الجريمة والتصدي لها، وكان من ضمن هذه الوسائل القوانين الجزائية والعقوبات، تدخّل الأجهزة الأمنية، التدخّل القضائي والبحث الجنائي. إلا أن هذه التدابير لم تكن كافية، لأنها لم تتوجه بصورة خاصة إلى معالجة أسباب الجريمة، والعوامل المؤدية إليها. وقد أثبتت الدراسات أن العقاب وحده لا يجدي لاستئصال الجريمة من المجتمع [3]. وهناك ثلاثة أساليب أساسية للحد من الجريمة:

1) أسلوب العقاب الذي يعتمد على معاقبة المجرم بدرجة من الألم تفوق المتعة التي حصل عليها من الجريمة لردعه عن تكرار الإقدام على ارتكابها.

2) أسلوب الإصلاح الذي يعتمد على إلغاء الدوافع التي تدفع إلى الجريمة من خلال الاهتمام بالجوانب الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية للمجتمع.

3) أسلوب الحد من توفر فرصة الجريمة الذي يعتمد على تعديل البيئة بحيث لا تهيئ للمجرم الفرص المتاحة للجريمة [11].

وبالتالي فإن تكامل هذه الأساليب في ضوء فكر تخطيطي عمراني سليم في تخطيط المدن والأحياء السكنية، قد يقلل السلوك الإجرامي ويرفع من الأمن العام.

الجريمة في سورية

يمكن اعتبار النظام الذي يقوم عليه جهاز الأمن في سورية أقل تطوراً مما هو عليه في بلدان متقدمة أخرى؛ حيث سعت العديد من دول العالم إلى اتباع نظم متقدمة في مجال إعداد رجال الشرطة، هذا فضلاً عن عدم توفر الكفاءات بالشكل المطلوب في سورية والافتقار إلى الخبرات في استخدام الأساليب الحديثة.

بلغ عدد الجرائم (جنايات وجنح) التي وقعت في أنحاء الجمهورية العربية السورية خلال عام 2006 (84333) جريمة يقابلها (77508) جريمة في عام 2005 أي أنها ازدادت بمقدار (6825) جريمة وبنسبة 9%. وبلغت نسبة ما هو قيد التحقيق منها 6% خلال عام 2006 مقابل 6% في عام 2005؛ أي بمعدل 3 جنايات لكل عشرة آلاف نسمة[6].

وتعتبر السرقة أكثر أنواع الجرائم التي يتم ارتكابها في المحافظات السورية، يليها التزوير ثم القتل. وترتبط تلك الجرائم ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع العامّة السّائدة في سورية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

باعتبار عدد السكان هو عامل من العوامل التي يتوقف عليها زيادة أو نقصان عدد الجنايات فإن ترتيب المحافظات بحسب وقوع الجنايات فيها هو كالتالي من الأقل إلى الأكثر [6]:

محافظة القنيطرة، محافظة اللاذقية، محافظة الحسكة، محافظة طرطوس، محافظة السويداء، محافظة ديرالزور، محافظة حماه، محافظة الرقة، محافظة حمص، محافظة درعا، محافظة إدلب، محافظة حلب، محافظة ريف دمشق، محافظة دمشق .

وقد أشار العديد من عناصر الأجهزة الأمنية في المدن السورية إلى أن مناطق السكن العشوائي ومناطق المخالفات الجماعية، بما تعانيه من فقر، بطالة، سوء في الأوضاع الاقتصادية، تدني المستوى الثقافي والصحّي، نقص في الخدمات والمتنفّسات المتنوعة، هي أكثر المناطق احتواءً للجريمة [6]، وذلك نتيجة تلاصق المنازل وسطوحها وعدم وجود منافذ لبعض الأماكن، وبالتالي صعوبة الوصول إليها، وضعف السيطرة الأمنية عليها، وضيق الأزقة، وعدم انتظام الطرق، وصعوبة معرفة دروبها مسبقاً. وتعاني أغلب المدن السورية من وجود نسبة مرتفعة من المساحات التي تدخل ضمن النمط العشوائي إذ يشكل عدد سكان مناطق السكن العشوائي في مدينة اللاذقية على سبيل المثال 37% من كامل سكان المدينة، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جداً، وقد لحظ المخطط التنظيمي العام أربعة مناطق رئيسية للسكن العشوائي في المدينة، بلغت المساحة الإجمالية لها قرابة /665/ هكتار وتحتل مواقع هامة من المدينة. وترتفع الكثافة السكانية في معظم هذه المناطق حيث تصل إلى قرابة 700 نسمة/ هكتار[1] كما تنتشر المساحات الخالية (عبارة عن مناطق غير مشغولة باستعمالات أخرى وتتواجد جوار أو ضمن المناطق السكنية في المدينة) بمعظمها في مناطق محيط المدينة. الأمر الذي يخلق فرصاً أكبر لارتكاب الجريمة وينعكس سلباً على الواقع الأمني في المدينة.

إن نظرة عامّة على المخططات العمرانية للمدن السورية تبيّن ذلك، كما تبرز أهميّة تحديد تلك المناطق العشوائية، والبقع الساخنة أَو الأماكن الأساسية التي تحدث فيها الجريمة، فهو يشير إلى دور الخصائص المكانيّة التي لا يمكن التقليل من شأنها، مثل الموقع المكاني للمناطق، الشكل المعماري والبنى التحتية، تشتت المجتمع بسبب انتشار الأراضي الشاغرة أَو العوامل الطبيعية الأخرى، العلاقات الاجتماعية في الحي التي تتسم بأنها قائمة على أساس الخوف، حيث لا يمكن في أغلب الأحيان لأي شخص أن يعترف بمكان اختباء المجرم، الواجهات المتصلة والمستمرة، الطرق المضغوطة التي تشبه السوق التقليدية، ذات المقطع المتبدل والحالة سيئة والتي تعرقل حركة السيارات

(شرطة، إسعاف، إطفاء) إضافةً إلى صعوبة معرفة الدروب مسبقاً من قبل الأجهزة الأمنية، وصعوبة ربطها مع الشبكة الهيكلية للمدينة. هذا بالإضافة إلى أنها توضّح الدور الكبير لنمو المدن في خلق فرص للجريمة، هذا النمو الذي اعتمد في بعض الأحيان على استخدام نمط عمراني ومعماري جديد ومختلف عن النمط التقليدي، قلّل من

سيطرة السكان على الطرق والساحات الخارجية المشتركة لانتقالها من الإذعان المتحد سابقاً، بين السكان المجتمعين كفريق واحد في النسيج العمراني التقليدي، إلى الإذعان المشتت في النسيج العمراني المعاصر[1]. وهكذا فإن اختلاف الأبنية في المظهر خلق فرصاً لأحاسيس الغيرة والحقد في نفوس البعض وانتشار حوادث الاعتداء عليها. وأدّى تنوع أنماط الأبنية المنتشرة ضمن المدن وبنسب إشغال ذات قيم متفاوتة واختلاف في نوعية إكسائها وفقاً لمستوى سكانها الاقتصادي، والأشكال العمرانية والبيئة السكنية المحيطة بها فكان بروز الجريمة واحد من بين أهم نتائج هذا التغيير العمراني واختلاف مستوياتها بشكل واضح الشّكل (2).

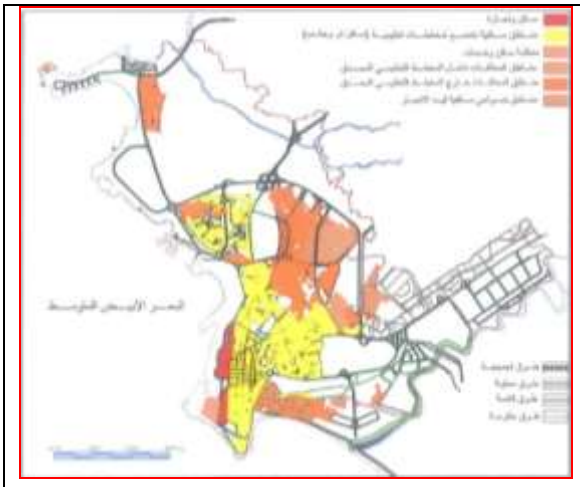

توزع مناطق المخالفات في مدينة اللاذقية عام 2007م

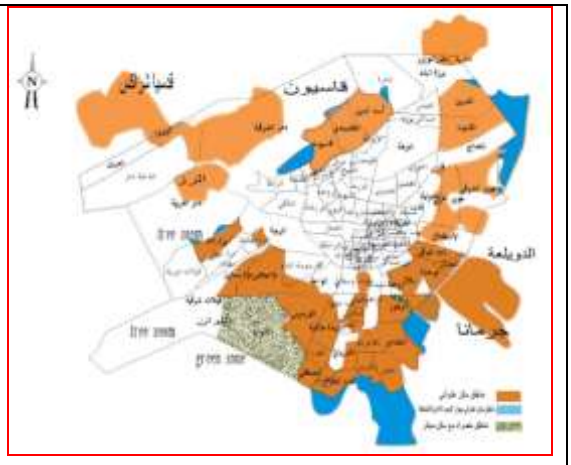

توزع مناطق المخالفات في مدينة دمشق عام 2007م

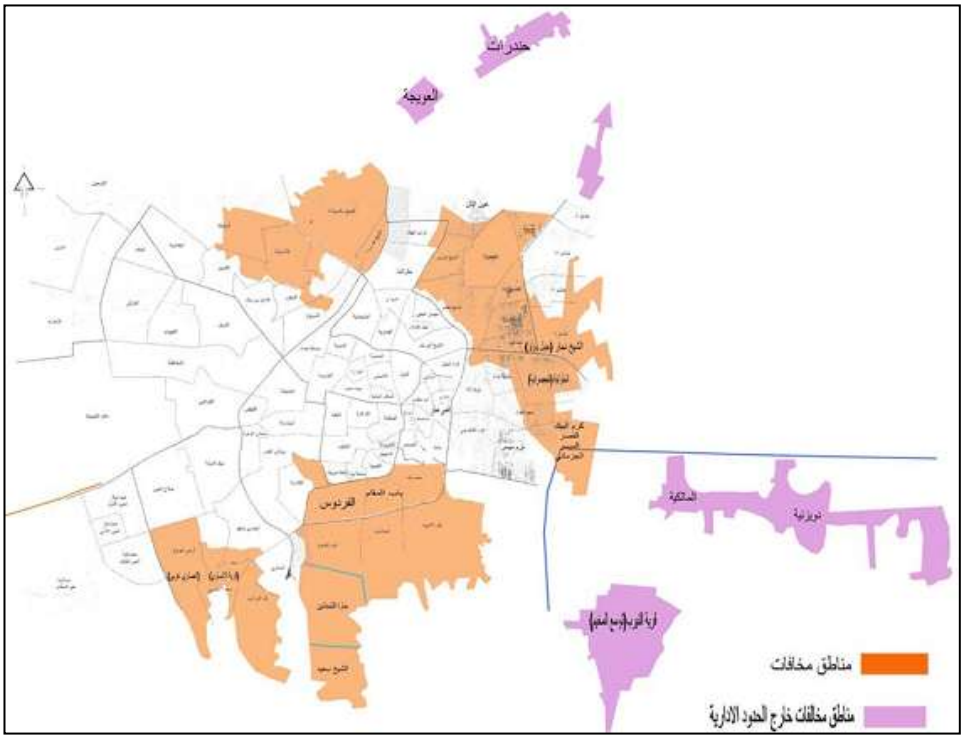

توزع مناطق المخالفات في مدينة حلب عام 2007م

الشّكل(2) أمثلة عن الوضع التخطيطي للمدن السوريّة [1]

وبالتالي فإن التفاوتات التي تظهر في الوضع الفيزيائي لأبنية المدن، أنواعها، مساحتها، تشكيلها، نسب إشغالها، عدد طوابقها، وفي تمايز عروض شبكة شوارعها، كلها عوامل تؤدي إلى تركيز الجريمة في عدد من أحيائها، وتفاوتت نسبها بين مدينة وأخرى، وكذلك بين منطقة وأخرى.

4- العوامل التخطيطية والتصميمية المؤثرة في تحقيق الأمن في التجمعات السكنية

من المعروف أنه في كل جريمة هناك مجرم وضحيّة، لكن المكان الذي تحدث فيه تلك الجريمة قلّما يتم التفكير به، على الرغم من وجود علاقة ارتباط بين الجريمة والمكان. ولا توجد معادلة سحرية يمكن تطبيقها عند تصميم وتخطيط الأحياء السكنية لمنع أو إلغاء الجريمة بشكل نهائي، إلا أن هناك العديد من الحلول التي تركّز على مجموعة من الاعتبارات التي تتداخل خصائصها وتعزّز بعضها البعض، فتخفف من الجريمة. وإن كانت هذه القواعد أو الحلول خاصة أحياناً بالحالة، إذ لا بدَّ من التركيز على القضايا الرئيسة المتعلقة بحاجات كلّ مكان محلّي [4].

4-1- وضوح المنطقة السكنية وسهولة ربطها

لقد تمت الإشارة إلى أن الجريمة عبارة عن مفهوم سلوكي، وهناك عدة عوامل تعزز هذا السلوك، وتمهد الطريق لارتكاب الجريمة. ومن تلك العوامل، وضوح المنطقة من حيث هرمية وشكل ربطها الطرقي. حيث يمكن اعتبار منطقة ما واضحة ومتميزة بالنسبة لسكانها، وإلى من هم خارجها، عندما تكون واضحة المعالم من حيث تسلسل هرمية شوارعها (تجميعية، تخديمية)، وربط هذه الشوارع مع الشوارع الرئيسة المحيطة بالمنطقة الشّكل(3).

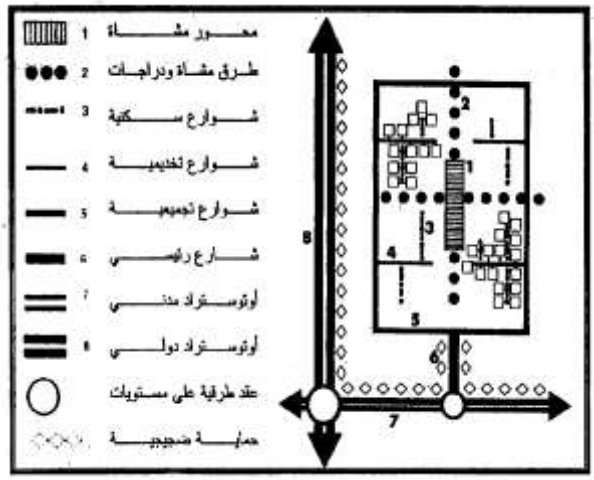

الشّكل(3) تمايز الطرق والشوارع وفقاً لوظيفتها السيرية (هرمية الشوارع والطرق) [2]

هناك علاقة إيجابية بين ازدياد معدلات الجريمة وسهولة الوصول إلى المسكن واقتحامه. وإن تنوع وسائل النقل العامة من باصات، مركبات صغيرة ودراجات هوائية، جميعها تسهّل حركة المجرم، وتزيد تكيّفه مع المنطقة السكنية. والمنطقة التي تسمح بسهولة الدخول إليها عبر وجود عدد كبير من المنافذ المؤدية لها، توفر فرصة جيدة للمجرم، ويعتبر تقليل عدد الوحدات السكنية المشتركة داخل مبنى معين، وتقليل عدد الأبنية في المنطقة الواحدة، مهماً في خلق فراغات واضحة ومحمية. فكلما قلّ عدد الأبواب التي تفتح على ممر واحد أو سلّم واحد، كلما زاد أمن السكان. وقد أثبتت الدراسات أن معدلات الجريمة تتناسب طردياً مع عدد الوحدات المخدّمة بممر واحد، ويتراوح العدد الأمثل للممر المشترك مابين / 2 – 5 / وحدات سكنية [5].

4-2- الاختلاط في استعمالات المباني

إن تنوع الصفات التنظيمية للعقارات، وصفات استثمار المباني، يساعد على جذب أعداد كبيرة من الناس لمزاولة النشاطات المتنوعة، وممارسة مختلف الفعاليات الوظيفية، التجارية والتسويقية فيها. كما أن تعدد استعمالات المباني، وخاصةً السكنية والتجارية منها يمكن أن يخدم المنحرفين وأصحاب النفوس الضعيفة في كشف المنطقة، وتحديد أهدافهم ضمنها بسهولة ودقة أكبر، وخاصةً في المناطق التي يمر بها أكثر من شارع رئيس نافذ، وبالتالي يقلل تخصيص الصفات التنظيمية للمباني من فرص الجريمة، وكذلك الحال عند تقليل عدد منافذ الدخول والخروج من وإلى المنطقة – شارع تجميعي واحد يرتبط بالشارع الرئيس– حيث تكون السيطرة الأمنية أسهل. ولعدة سنوات كان هناك رفض شديد لوجود أنشطة متنوعة ضمن المناطق السكنية، مثل الأنشطة التجارية والحرفية الخفيفة، وكان هذا الرفض قائماً على أساس أن أفضل الأحياء من ناحية السعر والمستوى، هي تلك التي تحوي فقط وحدات سكنية مستقلة لعائلة واحدة. في حين يعتبر البعض أن الأماكن ذات الأنشطة البشرية والفعاليات الملائمة للموقع، تخفض خطر الجريمة، وتعطي إحساساً بالأمان في جميع الأوقات من خلال الترويج لمزيج متوافق من الفعاليات، والاستعمال المتزايد للفراغات العامّة وفي كل الأوقات [12]. فالتشكيلة الواسعة من النشاطات مع بيئة متعددة الاستعمال (مثل السكن، المطاعم، المكاتب والمحال التجارية) تساعد على الترويج للأنشطة على مدار الساعة، وتؤمن المراقبة الجيدة، وبالتالي الشعور بالأمان. كما أن تنوّع الفعاليات الليلية المتكاملة التي تراعي وقت الإغلاق تساهم في جعل المكان أكثر أماناً خاصةً في الليل الشّكل(4).

يزوّد مرتادو المقاهي بالمراقبة الجيدة

يخلق بائع الكشك نشاطاً في المنطقة

الشّكل(4) الفعاليات الملائمة للموقع تشكّل عيون على الشارع وتخفّض خطر الجريمة [12]

وهكذا فمن المهم الانتباه إلى مايلي عند الخلط بين الفعاليات المختلفة:

_ تجنّب الاستعمالات المتعارضة والحسّاسة، كوجود مدرسة قرب ملهى ليلي مثلاً، وخلق توازن بين النشاطات وخاصةً الترفيهية منها بحيث تتناسب مع موقعها وأعمار مرتاديها.

– ضرورة أن تكون المباني التي يتم اقتراحها في مكان ما متوافقة مع المقياس، متناسقة مع الجوار.

_ الترويج للنشاطات في المستوى الأرضي، خاصّةً في البيئات ذات الكثافة السكنية العالية والمتوسطة لجلب الانتباه والمراقبة في مستوى الشارع.

4-3- شبكة الشوارع

من المعروف أن الشوارع في المدينة تمتلك ايجابيات كثيرة كأماكن تسهّل عملية سير المركبات وحركة المشاة. وهناك عدة سلبيات في الشارع قد تعرض أرواح الناس للخطر. ففي بعض المناطق السكنية في المدن

الأمريكية يمتنع الناس عن التجوال في الشوارع ليلا خوفاً من التعرض إلى هجوم أو لاعتداء المخربين، والبعض الآخر يكون في غاية الحذر عند التكلم مع الغرباء، وبعضهم يبلغ به الخوف إلى الحد الذي يدفعه إلى ترك منطقته السكنية والانتقال إلى أخرى أكثر أمناً [18]. إن للتنظيم السليم للشوارع أهمية ترتبط بوقوع الجريمة أو عدمها؛ فقد يكون عامل محرّض على الجريمة أو عامل ردع لها. فمثلاً الطرق غير النافذة تكون الغاية منها هو توفير دخول هادئ لساكني الجوار والحد من المرور العابر الشّكل(5).

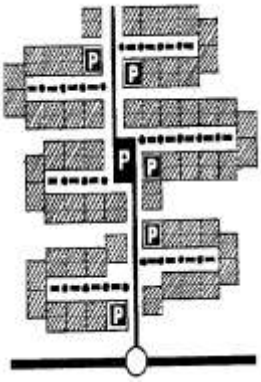

الشّكل(5) مثال لربط منطقة سكنية من خلال شارع تجميعي وأعناق تخديمية مغلقة [19]

ويلعب تخطيط وتصميم شبكة الشوارع للمناطق السكنية دوراً كبيراً في الحفاظ على أمنها وراحة ساكنيها، لأن الطرق العابرة الرئيسة عندما تخترق المناطق السكنية في النظام الشبكي، فإنها تسمح بحركة السيارات السريعة في جميع الاتجاهات، مما يمكن اللصوص من العبور والمراقبة واختيار أهدافهم دون أن تتم ملاحظتهم كغرباء مشكوك بهم. كذلك الأمر بالنسبة للطرق السفلية والأنفاق التي يمكن أن تشكل بيئة مناسبة للجريمة، للفوضى، للتشرد ولتعاطي المخدرات. لذا يكون تفاديها أفضل أو استبدالها بجسور لعبور المشاة والسيارات وفي حال عدم القدرة على تجنبها لابد من الانتباه إلى وضوح نقاط الدخول والخروج منها وإليها، وإلى إنارتها بشكل جيد كما يفضل أن تكون مستقيمة ومباشرة حتى تتم مراقبة نهاياتها جيداً، ولحظ مرايا عند زوايا المنعطفات التي يستحيل تجنبها بحيث يرى سالكو الطريق ما حول الانحناء.

كما يخلق استخدام الساحات أو الشوارع ذات النهايات المغلقة فراغات تشجع الأنشطة الاجتماعية وتعرقل دخول الغرباء، بالرغم من أن مثل هذا النوع من النهايات يتطلب أن ينسجم مع طبيعة وطبوغرافية المنطقة بحيث لا يبدو غريباً، فيجب أن يكون تصميمه بسيطاً وقصيراً لكي تصبح عملية المراقبة من المنازل المجاورة أو من الشوارع المرتبطة به ممكنة الشّكل(6).

الشّكل(6) أمثلة لتصميم النهايات المغلقة في الجوار السكني [12]

لقد أصبح التنقل داخل غالبية الأحياء السكنية المعاصرة في المدن أمراً في غاية الصعوبة، ذلك لأن تصميم شوارعها موجّه لخدمة حركة السيارات فقط، ومشجع بالتالي على استخدامها في التنقل، ومعرقل لقدرة السكان على القيام بأي أنشطة داخل الحي سيراً على الأقدام. وهناك ارتباط قوي وبشكل عكسي بين غالبية الجوانب التي يعنى السكان بها، أو يهتمون بتوفرها في أحيائهم السكنية مثل الأمن، الأمان، العلاقات، الانتماء، الراحة والخصوصية وبين كثافة وسرعة الحركة المرورية في شوارع الحي. ولابد أن يراعي تخطيط مواقف السيارات الخارجية الوصول الآمن لأصحابها إلى عرباتهم، وإمكانية مراقبتها من الفعاليات المجاورة، بالإضافة إلى إمكانية الوصول المباشر بالأرصفة إلى كافة الاتجاهات. كما يجب أن تتوزع الإضاءة فيها بحيث تمكّن الشخص من تمييز العربات، الأشخاص والأشياء الأخرى بوضوح الشّكل(7).

الشّكل(7) واجهة لمواقف سيارات آمنة [14]

كذلك الأمر بالنسبة لمواقف وسائط النقل العام، إذ يمكن أن تصبح مصدراً للخوف، للمضايقة، وللجريمة؛ خاصةً بالنسبة للنساء وكبار السن ولاسيما ليلاً. لذا لابد أن يراعى في اختيار موقعها قربها من مراكز النشاط الفعالة كالمحلات التجارية والمطاعم، وبعدها عن الأراضي الشاغرة، بالإضافة إلى وضوحها وإنارتها الجيدة، ووجود كبائن هاتف للطوارئ ولوحات إعلانية لتحديد ساعات التبادل والاتجاهات وغيرها[14].

4-4- الإنارة

تعتبر دراسة الإنارة من أهم وسائل السيطرة على الجريمة والتي تدخل ضمن دراسة الموقع، حيث أن وجود الإنارة الوقائية داخل المنطقة السكنية، واستخدامها في الشوارع والمتـــــنزهات وغيرها من المناطق المفتوحة يعمل كرادع نفسي للمجرم ويفشل جميع محاولاته. وربما يمنعه من مجرد التفكير في سرقة المكان أو اقتحامه، حيث لا يرغب الأشخاص المتطفلون في اقتحام المنطقة التي تتمتع بإنارة جيدة ولا يجرؤون على القيام بأية محاولة خوفاً من أن يكون الموقع مراقباً. وبالتالي هناك عدة صلات بين الإضاءة وجريمة الشارع:

_ قد تعمل الإضاءة على تخفيض نسبة الجريمة بتحسينها للرؤية: فتردع بذلك المجرم بسبب زيادة الأخطار التي قد تعترضه أثناء ممارسة نشاطاته حيث يصبح كل شيء مرئياً وخاصةً مع وصول رجال الأمن.

_ قد يشجع تحسين الإضاءة على زيادة استعمال الشارع حتى في الليل وبالتالي زيادة المراقبة الطبيعية.

_ وضوح مكونات البيئة الطبيعية: التي قد تشكل مع الديناميكية الاجتماعية المتغيرة رادعاً نفسياً للمجرم.

_ قد تحسّن الإضاءة ثقة المجتمع وتعدّل مفاهيم الناس تجاه الخوف من الجريمة حيث يشعرون بأن تصميم المنطقة وكذلك الإضاءة قد يكون له تأثيرات متنوعة على الأنواع المختلفة من الجرائم.

وتشكل الإنارة قضية مهمة في مواقف السيارات الخارجية والداخلية والمنتزهات والملاعب وغيرها وهذا من شانه أن يشجع على ارتيادها واستثمارها حتى ساعات متأخرة. لذا لابد أن يراعى المقياس المناسب لها وأسلوب توزيعها خاصةً عند المداخل والمخارج وأن يضاعف معدلها في أماكن وقوف كبار السن، لذا فإن استخدام الألوان الفاتحة في أسقف مظلات هذه المواقف يمكن أن يزيد مستويات الإضاءة الشّكل(8).

تساعد الإضاءة المحسّنة للشوارع الرئيسة التزويد بالحركة المريحة ليلاً

يجب أن تكون ارتفاعات أعمدة الإنارة في المناطق السكنية مناسبة للمقياس الإنساني

الشّكل(8) الشوارع المنارة والواضحة المعالم تولّد الشعور بالأمان [9]

وبالتالي يساهم وضع التصورات المسبقة للإضاءة، وتبني الأفكار التصميمية المتنوعة لتوزيع وسائل الإنارة، والمقترحة من قبل مجموعات مختلفة من المصمّمين، قبل الانتقال إلى مرحلة التنفيذ، في إمكانية تصوّر أثر الإضاءة، وبالتالي اعتماد أكثرها ملاءمةً، وأفضلها لتحسين الرؤية وزيادة المراقبة الطبيعية للمنطقة.

4-5- مشاركة السكان في المراقبة

لقد تبين أن انعدام المراقبة وخلو المسكن يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على كيفية اختيار اللصوص لأهدافهم؛ ذلك لأن وجود سكان في الجوار يزوّد الضحيّة بإمكانية المساعدة ويهدد المجرم بخطر الكشف. وبالتالي

فإن المراقبة غير الرسمية التي يمكن أن يقوم بها الناس في الفراغات العامة أثناء ممارسة نشاطهم اليومي أو العابرون من سكان الحي يمكن أن يدعم المراقبة الرسمية التي تقوم بها الشرطة أو حراس الأمن لمنع الأنشطة الإجرامية، كما أن هناك علاقة بين ما يفعله الناس بشكل عادي –الأشياء اليومية– وإمكانية المراقبة والتحكم في المداخل المتوفرة فكلٌّ من الغرباء والمستخدمين العاديين للفراغ العمراني يلاحظون ويميزون الإشارات البيئية التي توحي بأن "هذا المكان آمن – أو غير آمن". وإذا توفرت البيئة التي تعطي إشارات عن توفر الأمن بشكل إيجابي، فتنتفي الحاجة إلى أجهزة المراقبة ذات التقنية المتقدمة لتوفير الأمن. حيث من الملاحظ أن فاعلية المراقبة كآلية للتحكم الاجتماعي تزداد عندما يعرف المراقبون (السكان) بعضهم البعض، وعندما يربطهم حيّز مشترك. حتى إنه وجد أن المجرمون يترددون في ارتكاب جرائمهم في المناطق التي يدركون أنها تحت سيطرة ومراقبة سكان المنطقة [16].

ويلعب تخطيط الموقع دوراً هاماً في المساعدة على المراقبة الطبيعية، من خلال مراعاته مداخل ونوافذ الأبنية، مواقف السيارات، إنارة الشارع، والمواد الشفافة والعاكسة التي يمكن أن تحسّن الرؤية. حيث يضمن موقع مداخل الأبنية في الشارع أو في الفراغ العام، ووجود غرفة أساسية على الأقل (معيشة مثلاً) مطلة على الواجهة الأمامية للمبنى والنوافذ الجيدة التصميم (النوافذ الزاويّة مثلاً) مراقبة قصوى على مدار اليوم الشّكل(9).

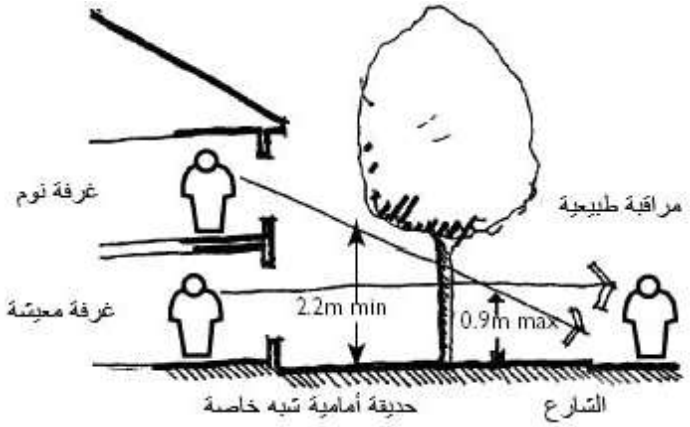

الشّكل(9) موقع الغرف السكنية الأساسية في واجهة المسكن يوفر مراقبة أعظمية للشارع [12]

ويساعد تصميم الوحدات السكنية المقيمين فيها على مراقبة المداخل، أماكن لعب الأطفال ومناطق الجلوس والراحة المتواجدة ضمن فراغ المشروع، وأثناء القيام بالأنشطة المنزلية العادية، بحيث تطل النوافذ على مداخل المبنى، ويمكن للبالغين بسهولة وبشكل طبيعي ملاحظة أطفالهم وهم يلعبون، بينما يراقبون في نفس الوقت حركة المارة أمام المبنى سواءً كانوا مقيمين أو غرباء كما هو موضّح في الشّكل(10).

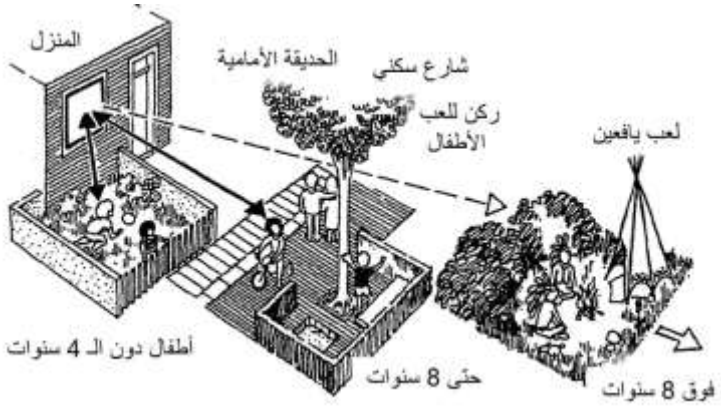

الشّكل(10) أمثلة تصميمية لأماكن لعب ولهو الأطفال والفتية من أعمار مختلفة

وتعتبر النماذج السكنية عاملاً مهماً أيضاً في توفير عنصر المراقبة العامة لتلك الأبنية. حيث أن المسافة بين الحدود الخارجية للمبنى وحدود المقسم، وموقع الوجائب الأمامية والخلفية التي ترسم حدود الفضاء العام والخاص، تحدد زاوية المراقبة العامة، حيث أنه كلما كانت الزاوية كبيرة كلما سمحت بمراقبة عامة كبيرة أيضاً. ومن الضروري الإشراف على الأماكن الأكثر عرضةً للجريمة بأبنية تكون مشغولة في كل الأوقات أو تحوي عدداً من الفعاليات والأنشطة في الطوابق الأرضية، من خلال وجود نوافذ كبيرة تشرف على الشوارع العادية، وعلى الفراغات ومواقف السيارات، وإلغاء الأقبية التي يمكن أن تستخدم لاختباء المجرمين أو هروبهم الشّكل(11).

يسمح التصميم المفتوح بمراقبة مواقف السيارات في الطوابق الأرضية

لا بد أن يكون المرآب الطابقي واسع وجيد الإنارة

الشّكل(11) ضرورة أن تَرى وتُرى [9]

وقد يعرقل الغطاء النباتي الرؤية الجيدة أو قد يكون عاملاً مساعداً لها، وذلك وفقاً لموقعه وارتفاع مغروساته، كما أنه قد يؤدي في الموقع العام دوراً مهماً في خلق بيئة جذابة تعزز هوية المكان، ولكنه يحتاج إلى مراعاة معايير الفراغات الخارجية، لضمان تحقيق أمن أفضل خاصةً قرب ممرات المشاة العامة الشّكل(12).

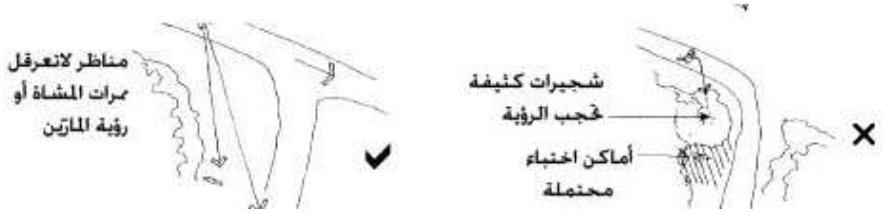

الأشجار تحجب الرؤية الأشجار تحافظ على الرؤية

الشّكل(12) أمثلة لتوزيع الغطاء النباتي في الموقع [12]

ويمكن استخدام بعض الوسائل التصميمية التي تساعد في زيادة أمن المكان، كخلق خلجان توقف خاصة للدراجات، مزودة بمراسي سفلية أو قضبان علوية قريبة من ممرات المشاة ومداخل الأبنية لتوفير المراقبة الجيدة. واستخدام آلات التصوير الدائمة عند التقاطعات الساخنة للطرق. وكذلك نظام (CC.TV) (نظام تلفزيون الدارة المغلقة) الذي يربط عدد من الأبنية بكاميرات ترتبط مع خارطة أمنية في قسم الشرطة المحلية.

4-6- البيئة السكنية

من المعروف أن البيئة السكنية هي مجموعة العوامل الطبيعية والمستحدثة التي يعيش فيها الإنسان، وتترك أثراً على صحته وإنتاجه. وتستهدف مشروعات تحسين البيئة وتطوير المجتمع حماية الأفراد والجماعات من أضرار وأخطار البيئة الخاصة والعامة، وتطويرها تطويراً يوفر الأمن، الراحة والطمأنينة. ويساعد على نمو شخصية الأفراد، تحسين صحتهم وزيادة إمكانية الإنتاج، وذلك باستخدام العلوم والوسائل الهندسية والتكنولوجية التي تهيئ مقومات البيئة الصالحة، وتحافظ على مستوياتها من التدهور[7]. وتعتبر البيئة العامة مكمّلة للبيئة السكنية المكانية فهي تشمل المرافق العامة، الملاعب والخدمات الضرورية، فضلاً عن المتنزهات، تشجير الشوارع والطرقات وغيرها من الوسائل التي تزود المجتمع بمتطلبات الترفيه اللازمة الشّكل(13).

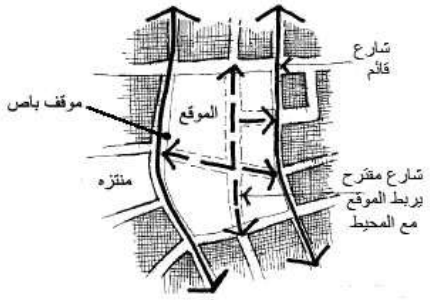

السكن المتصل يقوّي الروابط بين السكان تخطيط موقع جيد الارتباط مع المحيط

الشّكل(13) تقوية العلاقات الاجتماعية وتطوير الإحساس بالمجتمع [9]

إن المسكن والبيئة السكنية المحيطة يكونان الإطار المادي الذي يشبع فيه الإنسان أكثر حاجاته، فمن خلال المسكن يكون التفاعل الاجتماعي ضمن إطار البيئة السكنية بما تتضمنه من مبانٍ أو فراغات عمرانية، مرافق، خدمات، شوارع، ساحات، حدائق، أسواق وأماكن ترفيهية.. الخ. وما يمكن أن توفره من علاقات اجتماعية. ففي داخل البيئة السكنية ينمو الأطفال والشباب، تتكون الصداقات، تثور الخلافات والصراعات ويتعزز الشعور بالانتماء.. وكذلك تنمو جميع الأعراض المرضية كالقلق، العزلة والانطواء وصولاً إلى الانحراف والإجرام [17]. وبالتالي فإن خلق أماكن وفراغات ضمن هذه البيئة السكنية، (كمراكز الشباب، المنتزهات، الملاعب الرياضية، المسارح وغيرها)، تضم مزيجاً من الأعمار المختلفة للناس، سيما الشباب منهم باعتبارهم أكثر خطراً، يسهم في تزويدهم بالنشاطات المتنوعة ويحفّز اهتمامهم، ويمنحهم الشعور بملكيتها وبالتالي المسؤولية، لكن يصبح من الضروري عدم الإفراط في أعداد الناس الذين يسمح لهم بدخول هذه الأماكن أو استعمالها، خاصة ممن هم من

خارج المنطقة السكنية. وينعكس الطابع العمراني ببعديه –المادي الذي يعتمد على التفاعل بين المكان والبيئة الطبيعية والعناصر المبنية، والآخر الثقافي الحضاري المتعلق بأنشطة وسلوكيات المجتمع– على إحساس السكان بالانتماء للفراغات السكنية، والاستحواذ عليها، وبالتالي إحساسهم بالأمن داخل البيئة السكنية الشّكل(14).

التصميم الجيد والمواد الممتازة تخلق فراغاً مشغولاً

الأثاث المتين والملائم للموقع في الشارع يخلق بيئة جيدة

الشّكل(14) الأثاث المصمَّم بالشكل المناسب للشارع يخلق أماكن جذابة وآمنة [9]

7- الشكل العمراني

إن الشكل العمراني يمثل أحد العوامل التي يمكن أن تتيح الفرصة لوقوع الجريمة أو تمنعها. فهو يمثل مجموعة من العناصر مثل شكل الأبنية، تخطيط الموقع، الفراغ الخاص أو شبه الخاص، الفراغ العام إلى جانب عوامل أخرى. ويمكن للسارق أن يستفيد من تلك العناصر ويستغلّها كأماكن يختبئ بها للوصول إلى منطقة الهدف. وهنا لا بد من توافر عنصر المراقبة العامة من قبل السكان، وتلك المراقبة يمكن أن تكون من داخل المبنى أو خارجه أو من كلتا النقطتين. هناك بعض المباني يتم تصميمها بحيث تكون موجهة إلى الداخل مفصولة عن العالم الخارجي، كما هو الحال في طابع المدينة العربية التقليدية. بينما تتبنى دراسات أخرى مبانٍ ذات نوافذ كثيرة وموجّهة نحو الخارج وذات علاقة وثيقة مع المحيط الخارجي، وهي تعتبر أن إحاطة الفراغ بنوافذ كثيرة تشعر الزوّار غير المرغوب بهم بالخوف من أن أحد ما خلف الزجاج يراقبهم حتى ولو لم يكن هناك أحد فعلاً. وبالتالي تمكّن السكان من رؤية سلوك المجرم باستمرار في الفراغ الخاص بهم وربما القيام برد الفعل المناسب. ومن الملاحظ أن النوع الأول من الأنماط يتعرض إلى معدلات جريمة أعلى من النوع الثاني. لقد أظهرت إحدى الدراسات عن الإنسان والعمران في مدينة الرياض بأن السرقات تعد واحدة من أكبر مشاكل الأحياء السكنية بالنسبة للسكان. لذا كان وضع حديد الحماية على النوافذ في الطوابق الأرضية وفي الطوابق الأخرى التي تعلوه، من الحلول الفردية التي يلجأ إليها السكان للرفع من مستوى الوقاية من الجريمة في البيئة السكنية المعاصرة، إضافةً إلى المبالغة في رفع الأسوار الخارجية للمقاسم. هذه الحلول قد تجعل عملية اقتحام الوحدة السكنية تبدو أكثر صعوبة وأقل جاذبية للصوص [13]. وقد تكون عاملاً مساعداً للوقاية من الجريمة خاصةً إذا كانت ملائمة لطبيعة المكان ووظيفته، وجيدة التصميم بحيث تتمتع بشفافية ولاتعيق رؤية الشارع عند التقاطعات. ومن هذه الحلول استخدام الأسوار المعدنية والمداخل الواضحة المعالم التي تعطي انطباعاً بالأمن، وتحافظ في الوقت نفسه على جمالية

المكان، والتقليل من استخدام الأسلاك الشائكة والنباتات الشوكية التي تؤذي بصريّاً، على الرغم من فعّاليتها الجيدة كرادع إضافي لأنها قد تنهار إذا زادت عن ارتفاع معيّن الشّكل(15).

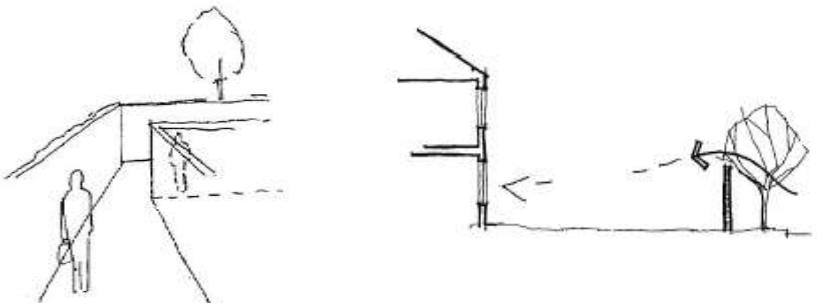

الشجر كعامل مساعد على التسلق الزوايا المخفية تتحول إلى فخ

الشّكل(15) أثر بعض المعالجات التصميمية على أمن للمنطقة [13]

كما أن وضع الأبنية بالشكل الذي يساعد على تحديد مقاسم ذات وجائب خلفية، يسهم في خلق منطقة مغلقة أقل عرضةً للخرق الإجرامي، منه فيما إذا كانت منفتحة على فضاء مفتوح أو ممر مشاة الشّكل(16).

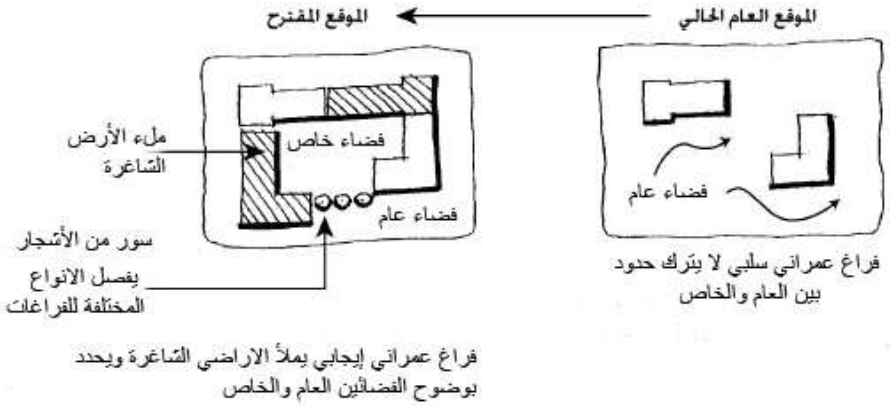

الشّكل(16) إمكانية تحويل الفراغ العمراني السلبي إلى إيجابي بإضافة مباني صغيرة [12]

ويعتبر النمط الفراغي للأبنية من العوامل التي تسهم في رفع كفاءة البيئة السكنية من خلال تفعيل التداخل الاجتماعي بين السكان، تحقيق الخصوصية، سهولة الوصول، تحسين الظروف المناخية مع تشجيع حركة المشاة وتقليل حركة المركبات داخل الحي، وتوفير المرافق والخدمات المناسبة.

4-8- الكثافة السكنية والتركيب الاجتماعي

تعتبر الكثافة السكنية من العوامل التخطيطية المهمة المثيرة للجدل وذلك لارتباطها بوقوع الجريمة. ويعتقد أغلب الباحثين الاجتماعيين والمخططين العمرانيين بأن الكثافة والازدحام ترتبط ارتباطاً تاماً بوقوع الجريمة، حيث ينظرون إلى المناطق السكنية المزدحمة على أنها مناطق ذات معدلات عالية للجريمة. فاكتظاظ السكان في المناطق السكنية وداخل الوحدات السكنية نفسها، كما أن سكن أكثر من عائلة واحدة في وحدة سكنية واحدة وازدياد كثافة الحي السكني وخاصة في الأحياء القديمة، يترتب عليه آثاراً اجتماعيةً متعددة وتزيد نسبة الجرائم في المدن التي يقطنها سكان من أجناس مختلفة عن تلك التي يقطنها مواطنون من نفس الهوية الاجتماعية، فمعدلات الجريمة في مدينة طوكيو في اليابان أقل من مثيلتها في نيويورك وذلك نظراً للتجانس الاجتماعي فيها [9]. وكلما صغر حجم

الوحدة التخطيطية وقلّ عدد سكانها كلما اقتربت من البعد الإنساني وأمكن السيطرة عليها. . وتوصي الدراسات بألا يتجاوز حجم المجموعة السكنية عن 20–50 وحدة سكنية ويفضل ألا يزيد عدد الأفراد داخلها عن 500 فرد [4].

وبالتالي فإن أسلوب تخطيط المناطق السكنية يمكن أن يخلق مجتمعاً محلياً يحقق لأفراده حياة مشتركة متميزة ومنسجمة من الناحية الاجتماعية والثقافية، وعلى هذا الأساس، فان التخطيط العمراني لا يتضمن فقط تزويد المساكن بالخدمات الضرورية، بل يجب أن يشمل كل ما له علاقة بحياة آمنة وصحية للشخص والعائلة، وذلك من خلال الإطار المادي للتفاعل الإنساني. وبالتالي فإن أسلوب تخطيط المناطق السكنية يمكن أن يخلق مجتمعاً محلياً يحقق لأفراده حياة مشتركة متميزة ومنسجمة من الناحية الاجتماعية والثقافية، وعلى هذا الأساس، فان التخطيط العمراني لا يتضمن فقط تزويد المساكن بالخدمات الضرورية، بل يجب أن يشمل كل ما له علاقة بحياة آمنة وصحية للشخص والعائلة، وذلك من خلال الإطار المادي للتفاعل الإنساني. ومن ذلك يتبين أن هناك علاقة وثيقة بين تخطيط المناطق السكنية وطبيعة علاقات الجوار بين السكان والجانب الأمني، فمن شأن التخطيط العمراني أن يسهّل ويعزز العلاقات الاجتماعية والتفاعل بين الجوار ويخلق جواً سكنياً آمنا أو يعيقه ويجعله بؤرة للرذيلة والجريمة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

إن العرض السابق لأهم العوامل التخطيطية والتصميمية المؤثرة في تحقيق الأمن في التجمعات السكنية يؤدي إلى استخلاص مجموعة من النتائج أهمها:

– افتقار غالبية الأحياء السكنية المعاصرة في المدن السورية إلى تطبيق جملة من المعايير التصميمية والتخطيطية، والتي أبرزت الدراسة مدى أهمية تطبيقها للحد من فرص الجريمة ولرفع مستوى الأمن بالأحياء السكنية.

– ضرورة تطوير إستراتيجية للارتقاء بالبيئة السكنية القائمة من خلال تأهيلها للوصول بها إلى أساسيات البيئة السكنية الجيدة.

التوصيات:

من النتائج السابقة يمكن الوصول إلى جملة من التوصيات التي يساهم تطبيقها في إيجاد أحياء سكنية توفر أكبر قدر ممكن من الأمن للأطفال والكبار على حد سواء، وتنشر الإحساس به لديهم؛ والتي تمثل المتطلبات التخطيطية والمعمارية لرفع مستوى الأمن في المدن، ويمكن إيجازها بالتالي:

1) تصميم شبكة طرق تعمل على تخفيض سرعة المركبات وتحد من سيطرتها، وإلغاء الطرق العابرة داخل الأحياء السكنية، واستخدام نظام تصميم المجاورات السكنية حول نهايات مقفلة.

2) تخطيط التجمعات السكنية بمقياس إنساني، غني بالفراغات العمرانية المتدرجة من الفراغ الخاص، الذي يولد الإحساس بالانتماء، إلى المشترك (شبه الخاص) كمنطقة تجمع ضمن الحي السكني لتلعب هذه دوراً هاماً في تقوية الروابط الاجتماعية، إلى العام الذي يشجع السكان باختلاف أعمارهم على مواصلة نشاطاتهم خارج الوحدات السكنية أيضاً، مما يساعد على رفع عامل الأمن ضمن الحي.

3) توفير فراغ آمن للعب الأطفال، بحيث تسهل رؤيتهم من قبل أوليائهم، وتفعيل المناطق شبه العامة اجتماعياً من خلال استخدامها كملاعب أو أماكن استراحة لكبار السن.

5) تحديد حدود الملكية بدقة داخل المناطق السكنية وفراغاتها، وعدم ترك أراضي شاغرة قرب المباني السكنية.

6) خلط بعض استعمالات المباني حتى تسهل مراقبتها في كل الأوقات وخاصةً في الليل.

7) المحافظة على وضوح المداخل المؤدية للمنطقة بطريقة تمكّن السكان من مراقبتها والتحكم فيها، وتجميع الوحدات السكنية حول المداخل أو الأدراج، للعمل على زيادة فرص الاحتكاك بين السكان، وتعزيز الشعور بالانتماء والمسؤولية.

الخلاصة

يتضح مما سبق أنه بالإمكان تطبيق الكثير من المعايير التصميمية والتخطيطية الخاصة بالحد من الجريمة في التجمعات السكنية المعاصرة في المدن عموماً، وفي سورية خاصةً، وإجراء العديد من المعالجات التي ترفع مستوى الأمن، وتمكّن السكان من المشاركة في المحافظة عليه. وبالتالي تخفيف العبء على الأجهزة الأمنية وخفض التكاليف اللازمة لها.

المراجع

[1] الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية- *المخطط التنظيمي لمدينة اللاذقية*، 2007م

[2] Safwan AlAssaf, *Towards Better Climatic Responses in Architectural and Urban Design*, College of Architecture, Al Baath University,2002.

[3] Safwan AlAssaf, *Methods of Predicting Housing Requirements for Local Housing Policy in Syria* , Beirut Arab University Publication, 1995,137-155.

[4] سالم، داليا/ رضوان، مجدي/ جعيص، عزة - *العوامل المعمارية المؤثرة في تحقيق الأمن في التجمعات السكنية*، أسيوط آذار2005م

[5] عبدالله، عماد حسين- *إدارة الأمن في المدن الكبرى*، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1990م

[6] علوش، علي أحمد- *تقرير عن حالة الأمن العام*، فرع الأمن الجنائي، 2006م

[7] فهمي، فهمي السيد حامد- *المسائل الاجتماعية في الإسكان والتخطيط الحضري*، مطبعة الأهرام، القاهرة 1977م

[8] كمونه، حيدرعبد الرزاق- *العلاقة بين ظاهرة التحضر والجريمة، وزارة الثقافة والإعلام*، دار الشؤون الثقافية، بغداد 1997م

[9] BURTON, Hon Mark- *National Guidelines for Crime Prevent*ion through Environmental Design in New Zealand, Welling-ton/ Newzealand November , 2005

[10] CROWE, T.D.- *Crime prevention through environmental design*, Boston, 2000

[11] GRAYCAR, Adam- *Community safety in Australia/ policy and planning*, Melbourne 11 September, 1998

[12] MADDISON, Peter- *Planning out crime in northamptonshire*, England, 2004

[13] MILLER: *Personal & family safety & crime prevention*, New York, 1980

[14] SARKISSIAN Planners- *Act crime preven-tion & urban design*, Australia/ Dickson 2000

[15] SCHUMACHER, Brian/ LEITNER: Michael- *Spatial crime displacement resulting from large-scale urban renewal programs in the city of Baltimore*, united states, 1996

[16] STOLLARD- *Crime prevention through housing design*, London 1991

[17] PARR, Elbert- *Streets for people*, New York , 1973

[18] POYNER, B. - *Design against crime, beyond defensible space*, London 1983

[19] PRINZ, Dieter- *Städtebau Städtebauliches Entwerfen*, 4. Auflage Verlag Kohlhammer, Stuttgart/ Berlin/ Köln ,1991